محليات

قوانين من زمن العثمانين ما زال يعمل بها في القضاء

السكيف لـ«الوطن»: لابد من توطين القوانين وحذف بعض المصطلحات

| محمد منار حميجو

قال نقيب المحامين السوريين وعضو مجلس الشعب نزار السكيف: إن هناك بعض القوانين الموضوعة في زمن الدولة العثمانية أثناء احتلالها لسورية لم تعدل حتى هذه اللحظة وهي تحمل أسماء وضعها العثمانيون وما زلنا محافظين عليها ليومنا هذا ضارباً مثلا قانون «الأميرية» المتعلق بالعقارات التي يمنحها الأمير في تلك الفترة لأشخاص معينين ولا يحق لهم التصرف بها ويكون الميراث فيها مخالفاً لقانون الأحوال الشخصية السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد السكيف على ضرورة إعادة قراءة هذه القوانين وحذف المصطلحات القانونية التي تدل على تلك الفترة ووضع مصطلحات وطنية مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة إلغاؤها بشكل كامل بل ما يتوافق مع مصلحة المجتمع والدولة يجب أن يستمر لكن ضمن عناوين وتشريع وطني.

وأشار السكيف إلى تناقض بعض القوانين الموضوعة في تلك الفترة مع التشريعات القائمة حالياً باعتبار أن الظروف في عصرنا تختلف عن ذلك العصر مشيراً إلى قانون الأميرية الذي جاءت تسميته نسبة للأمير الذي كان يمنح العقارات لبعض الأشخاص للانتفاع بها ولكن لا يحق لهم التصرف بها ويكون طريقة الميراث فيها مختلفة عن الميراث الشرعي كأن تحصل الأخت على حصة مشابهة لحصة الأخ إلا أن في قانون الأحوال الشخصية يكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

> نرفض تجزئة التشريع ولابد من تطوير آلية التعديل
>
> أي تعديل ليس له منعكسات إيجابية ومباشرة على المجتمع والدولة لا فائدة منه

وقال السكيف: إن العلم لا يلغى بالقدم أو الحداثة لأنه بالنهاية فكر إلا أنه لابد من قراءة القوانين وتطويرها ومدى توافقها مع المجتمع والدولة مشدداً على ضرورة توطين القوانين لتكون وطنية بامتياز.

وأكد السكيف أن النقابة ترفض مسألة تجزئة التشريع وذلك بأن تسحب مادة من قانون عام وتحويلها إلى نص قانوني خاص موضحاً أن المشرع أجاز تكرار المادة القانونية في القانون العام حفاظاً على وحدة التشريع، مشدداً على ضرورة تطوير آلية تعديل التشريعات والقوانين بما تتوافق مع مصلحة المجتمع والدولة.

وأضاف السكيف: إن تعديل أي تشريع وقانون ليس له منعكسات مباشرة وإيجابية على المواطنين والدولة فإنه لا فائدة منه مشيراً إلى أنه يجب أن يكون التعديل منبثقاً من الواقع لتحقيق المصلحة العامة.

ولفت السكيف إلى مشروع قانون التشريع العقاري الموحد الذي أنهت وزارة العدل تعديله منذ أيام معتبراً أنه يمس مصلحة الناس بشكل مباشر باعتباره ينظم العقارات في البلاد ولاسيما في ظل الظروف الحالية ومشيراً إلى أن هذا المشروع يجب أن يحقق المصلحة المباشرة للمواطنين ويكون له فائدة كبيرة.

وبيّن السكيف أن هناك عدداً من القوانين بحاجة إلى تطوير على غرار القانون المشار إليه لكن ضمن وحدة التشريع وليس تجزئتها لأن هذا يؤدي إلى تشديد المواد القانونية وبالتالي فإنه لا تحقق الاستقرار القانوني كما أنها لا تحقق الغاية التي عدلت من أجلها.

وأعلنت وزارة العدل منذ إقرار الدستور الحالي في عام ٢٠١٢ تعديل العديد من القوانين ومنها قانونا أصول المحاكمات الجزائية والمدنية الخاصان بتنظيم عمل المحاكم وقانون العقوبات العام والموضوع في عام ١٩٤٩ وقانون العقوبات الاقتصادية الخاص بحماية الأموال العامة إضافة إلى العديد من القوانين الأخرى.

وكانت الوزارة أنهت تعديل بعض من هذه القوانين وأصدرت مراسيم رئاسية لإقرارها بعد مناقشتها في مجلس الشعب مثل قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون العقوبات الاقتصادية إضافة إلى قرار تعديل ووضع بعض المواد القانونية وقوانين خاصة مثل قانون مكافحة الإرهاب.

بشرى لرواد المطاعم... رفع أسعار الوجبات بمعدل ٢٥٪

أرضروملي لـ«الوطن»: دراسة تفصيلية لارتفاع أسعار المواد الأولية وتأثير رفع سعر المحروقات

| فادي بك الشريف

كشف مدير الخدمات والجودة في وزارة السياحة زهير أرضروملي في تصريح خاص للوطن أنه سيتم تأمين مادة الفيول للمنشآت السياحية وذلك بالسعر الرسمي حسب احتياجات كل منشأة من المنشآت السياحية وبالتنسيق مع اتحاد غرف السياحة السورية ضمن إطار تدخل الوزارة الايجابي لتأمين المادة لعمل المنشآت وبسعرها الرسمي، مشيراً إلى أن هذا الأمر سينعكس إيجابا على كلفة المنتج موضحاً أن هذا الموضوع قيد المتابعة وهناك رصد لواقع عمل المنشآت السياحية.

وبيّن أرضروملي أن هناك دراسة تفصيلية لارتفاع أسعار المواد الأولية لبعض المواد المقدمة في المطاع كاللحوم البيضاء والحمراء إضافة للمياه المعدنية والغازية، ولاسيما أنها تأثرت بارتفاع تكاليفها ومستلزماتها الأولية إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات، مبيناً أنه سيطرأ رفع لأسعار هذه المواد حتى ٢٥٪ والتي تشمل بعض المواد في المطاعم التي تأثرت بارتفاع المواد الأولية والمحروقات بنسبة أكثر من ١٥٪ على تكلفة المادة الأولية أو التكلفة المباشرة

وقال أرضروملي: فيما يخص المواد التي تأثرت بنسبة أقل من ١٥٪ لم يتم رفع سعرها، بل تم تخفيض نسبة هامش الربح فيها، ذاكرا أنه تم إبقاء السعر ثابتاً كما هو بالنسبة لباقي المواد والأطباق كـ «السلطات- المقبلات- الحلويات- والمشروبات الساخنة والروحية) بحيث لن يطرأ عليها أي رفع للسعر، وهي مواد تهم الزبون بشكل أساسي.

وأضاف: إن الدراسة راعت بشكل دقيق ومفصل واقع ارتفاع أسعار المواد الأولية وذلك حسب النشرة التأشيرية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأن ٢٥ ٪ نسبة الربح ستشمل بعض الأطباق والوجبات المتأثرة بارتفاع التكاليف، وتشمل المنشآت من سوية نجمتين وثلاثة نجوم وأربعة نجوم وستصدر التسعيرة الجديدة هذا الأسبوع.

وأكد مدير الخدمات والجودة في وزارة السياحة أنه تم تنظيم ٤٠٠ ضبط منذ بداية العام وحتى نهاية أيار من العام الجاري، وكانت معظم الضبوط سببها عدم الإعلان عن التسعيرة، والبيع بأسعار زائدة، وتقديم خدمات غير مطلوبة من الزبون، موضحاً أنه تم تنظيم ١٥ضبطاً خلال رمضان طالت مطاعم فرضت ما يسمى «تسالي رمضان» على الزبون، علما أنها طلبات غير مرغوبة منه، مبيناً أن جولات الوزارة مستمرة على المنشآت السياحية لرصد أي مخالفات وأن الوزارة نظمت ٣٠٠ جولة مؤخراً بدمشق وريفها.

وحسب مدير الجودة، تم تعديل أسعار الخدمات في الفنادق، لأن القرار المعمول يعود لعام ٢٠١٠ وقامت الوزارة بدراسة تكلفة وحدة السرير بناء على تكلفة المادة خلال ٦ سنوات بين أعوام ٢٠١٠ و٢٠١٦، وعليه حددت الكلفة المباشرة وغير المباشرة.

ما يُقارب ٥ مليارات للقمح و«غلّة» الشعير لا تزال مؤجلة في الحسكة!

| الحسكة- دحام السلطان

بيّن مديرو المصارف الزراعية بالحسكة: أن لا مشكلات ولا تعقيد ولا معضلات مستعصية الحل تعترض سير العمل في مصارفهم، وأن حالة الدوام اليومي وصرف قيم محاصيل القمح تسير كما ينبغي وبالشكل المطلوب، والالتزام بالتحصيل يسير بشكله الطبيعي خلال هذا الموسم، إلا أنهم أجمعوا على ضرورة حل مشكلة فواتير الشعير التي لا تزال إلى الآن استحقاقاتها نحو الفلاحين والمنتجين مؤجلة الدفع، وعلى عكس فواتير القمح التي تجري بين فرع مؤسسة الحبوب والمصارف على قدم وساق!

وأكد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي خلال اجتماعه بمديري المصارف على مستوى مدن وبلدات المحافظة، ضرورة تقديم الخدمات المالية المختلفة بالشكل الصحيح للمواطن، وإلزام العاملين بالمصارف الحضور في مواقع العمل.

مشدداً على إلزام العاملين بالدوام الرسمي، للفترات التي تقتضيها ضرورات العمل لبقائهم فيها، ومؤكداً متابعة تحصيل الديون المستحقة للدولة على المواطن، ومتابعة المتخلفين منهم وإلزامهم بتسديد الأقساط المترتبة على المدينين نحو المال العام، لأن الدولة بحاجة لكل ليرة سورية.

كما استعرض المحافظ واقع العمل في المصارف الزراعية والمبالغ التي تم صرفها للفلاحين والمنتجين ثمن قيم محاصيلهم من الأقماح، كما تفقد واقع كل مصرف على حدة من حيث الالتزام بالدوام وجهوزية الحواسيب ومستلزمات العمل الأخرى.

مبيناً: أنه خلال الأيام الثلاثة القادمة سيتم حل مشكلة فواتير محصول الشعير التي لم يتم صرفها للمنتجين الذين قاموا بتسويق محاصيلهم عن طريق فرع المؤسسة العامة للأعلاف الذي استلمت المؤسسة منه كمية ٢٥ طناً.

بدوره بيّن مدير المصرف الزراعي بالحسكة خضر الحسو أن حجم الاعتمادات المالية التي وصلت إلى المصرف الزراعي بالحسكة، بلغت ٤ مليارت و٩٦٠ مليون ليرة سورية، والتي تم توزيعها على المصارف الزراعية على مستوى المحافظة، ومن خلالها تم صرف فواتير محصول القمح التي تم تسويقها عبر فرع المؤسسة العامة للحبوب.

مشيراً أنه لا وجود لصعوبات تذكر في العمل، باستثناء فواتير محصول الشعير التي لم تصل إلى المصارف الزراعية حتى تاريخه، معتبراً أن السبب في ذلك يعود إلى مشكلة مركزية وليست أسبابها مرتبطة بالمحافظة.

منوّهاً بأن جميع فواتير القمح التي وردت إلى المصرف من مؤسسة الحبوب، قد تم صرفها لأصحابها لغاية اليوم الثامن من الشهر الجاري.

تسويق ٣٨ ألف طن من القمح في حماة

ضعف التسويق مرده لبيع الفلاحين محصولهم لتجار!

| حماة- محمد أحمد خبازي

بلغت الكميات المسوقة من القمح حتى يوم أمس ٣٨٢٢٢ طناً في مختلف مراكز تسويق الحبوب في مناطق محافظة حماة التي افتتحها فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بحماة، ولا تواجه عمليات التسويق في هذا الموسم أي مشكلات أو معوقات يعانيها الفلاحون، كما كان في المواسم الرغيدة السابقة، وذلك لشح الكميات المسلّمة، ولضآلة الإنتاج عموماً، ولضعف التسويق إلى المراكز لمصلحة مؤسسة إكثار البذار التي منحت مكافآت تشجيعية للفلاحين المتعاقدين معها بنسبة ٣٥٪ ولغير المتعاقدين ٢٠٪، على حين مؤسسة الحبوب حددت ١٠٠ ليرة كسعر لكيلو القمح الذي يسلم إليها!!.

وأكد المهندس صفوان كزكز مدير الإنتاج الزراعي في زراعة حماة أن إنتاج حماة المقدر من القمح ٥٨٤٣٢ طناً وخطة التسويق منها ٣٠ ألف طن، والمسوق حتى تاريخه بحدود ٢٠٠٠ طن!!.

وأما مدير زراعة الغاب المهندس غازي العزي فأكد لـ«الوطن» أن إنتاج الغاب من القمح ١١٨ ألف طن، وخطة التسويق ٧٥ ألف طن، والمسوق حتى تاريخه ٥٠ ألف طن.

وعزا المهندس العزي ضعف التسويق إلى انخفاض الإنتاج نتيجة انحباس الأمطار في شهري آذار ونيسان، وغلاء الأعلاف الذي يدفع الفلاحين لتخزين جزء من إنتاجهم لثروتهم الحيوانية.

أضف إلى ذلك التسعيرة غير الإيجابية للفلاح، الذي دفعته لتسليم محصوله إلى إكثار البذار.

وهذا ما جعل كميات لا بأس بها تتهرب من التسليم إلى مؤسسة الحبوب، بينما يعمد بعض الفلاحين إلى بيع قمحهم للتجار الذين يدفعون لهم ٩٥ ألف ليرة للطن مهما يكن نوع الحنطة ودرجة الإجرام فيها.

«تموين» السويداء تعتذر عن تنفيذ جولاتها الرقابية لعدم توافر المؤازرة..!

| السويداء- عبير صيموعة

رغم كثرة المخالفات المرتكبة من أصحاب وسائط النقل الجماعية بالسويداء وعدم تقيدهم بالتسعيرة التي حددها المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة لجميع الخطوط إلا أن حصيلة الضبوط المنظمة من دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء في هذا الشأن جاءت هزيلة ولم تتجاوز ثلاثة ضبوط نظمت لمخالفات تتعلق بعدم الإعلان عن أجور النقل وتقاضي أجور زائدة عن التسعيرة المحددة.

وتشهد أسعار وسائط النقل في المحافظة غياباً للرقابة التموينية في ظل تقاضي أصحاب تلك الوسائط أجوراً زائدة عن التسعيرة النظامية المحددة بنسب تصل إلى ٥٠٪ حيث يتقاضى أصحاب التكاسي العمومية مبلغ ٧٥ ليرة عن أجرة الركاب الواحد سيرفيس ضمن مدينة السويداء رغم أن التسعيرة المحددة هي ٦٠ ليرة ومبلغ ٥٠٠ ليرة عن الطلب داخل المدينة رغم أن الأجرة محددة بـ٢٧٥ ليرة من وإلى أي جهة و٣٠٠ ليرة عن الطلب بالهاتف، فيما يتقاضى أصحاب الميكروباصات العاملة على خط السويداء ولغا على سبيل المثال مبلغ ٧٥ ليرة عن الراكب الواحد رغم أن التسعيرة المحددة هي ٤٥ ليرة.

وبالسياق نفسه ورغم أنه تم تحديد سعر مبيع أسطوانة الغاز المنزلي إلى المستهلك من أرض المستودع أو معتمد القطاع الخاص أو منافذ البيع الحكومية أو التعاونية بسعر ٢٦٠٠ ليرة للأسطوانة الواحدة وبسعر ٢٦٥٠ ليرة واصلة إلى منزل المستهلك في جميع أنحاء المحافظة. إلا أن مزاجية معتمدي الغاز ظهرت بوضوح بعد أن وصلت أسطوانة الغاز إلى المنازل في بعض أحياء المدينة بحدود ٢٧٥٠ و٢٨٠٠ ليرة.

بدورها مديرية التجارة الداخلية في السويداء أكدت أنه تم تنظيم تلك الضبوط بناء على شكوى المواطنين مع تعذر القيام بجولات مكثفة نظراً لعدم توافر المؤازرة اللازمة.

سندس تطرح الألبسة بتخفيضات تصل إلى ٥٠٪ وألبسة مصادرات بـ٩٠٠ ليرة للقطعة

| عبدالهادي شباط

بعد أن شهدت معظم منافذ التدخل الإيجابي انخفاضاً بالطلب على المواد الغذائية مقارنة بالأيام الأولى من شهر رمضان عملت مؤسسة سندس أمس على افتتاح معرض للألبسة النسائية والولادية والأحذية والبياضات والألبسة الداخلية، بصالتي الحريقة ومعاوية التابعتين لها بدمشق وصالة جرمانا بريف دمشق وصالة «سندس» بطرطوس.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن المدير العام لسندس محمد العمري أن إقامة مثل هذه المعارض وطرح كميات من الألبسة بجودة عالية وأسعار منخفضة عن السوق تصل في بعض الأنواع من الألبسة إلى ٥٥٪ هو في إطار عمل المؤسسة بالتدخل الإيجابي وتأمين احتياجات المواطن من المواد والسلع التي يحتاج إليها وبأسعار مناسبة، إضافة إلى تحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الألبسة في السوق.

كما بين العمري إنه بالإضافة لما تم طرحه من الألبسة ذات المنشأ الوطني تم طرح كميات من الألبسة المصادرة التي عملت المؤسسة على تنظيفها وتوضيبها من جديد وإعادة طرحها وخاصة أن أسعار هذه الألبسة تناسب شريحة واسعة من المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود حيث لا يتجاوز سعر أغلى قطعة وهي البنطال الرجالي ٩٠٠ ليرة.

وعن طبيعة التخفيضات التي تم الإعلان عنها لأسعار الألبسة لدى صالات سندس وهل تخفيضات حقيقية وليست وهمية؟ أكد المدير العام أن جميع التنزيلات السعرية المعلن عنها بالصلات هي حقيقية ١٠٠٪ ويمكن لأي مواطن التأكد عبر مقارنة هذه الأسعار المخفضة مع نظيرتها في السوق وسيكون الفارق واضحاً، مشيراً إلى أن الغرض الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق مبدأ التدخل الإيجابي بعيداً عن تحقيق المرابح على حساب المواطن.

كما بيّن أن المؤسسة عملت على تأمين العديد من أنواع الحلويات الخاصة بالعيد وخاصة الحلويات الناشفة مثل البيتفور والغريبة وغيرها أيضاً بأسعار تشجيعية وتلائم قدرة العديد من المواطنين.

مؤكداً في السياق ذاته أن المؤسسة ما زالت مستمرة بتأمين المواد والسلع الغذائية الأساسية كافة في صالاتها وخاصة السمون والزيوت والسكر وغيرها وأن حجم المبيعات من السلل الغذائية بلغ لدى المؤسسة ٣ آلاف سلة منذ بداية شهر رمضان.

ويشار إلى أن حجم المبيعات الإجمالي للمؤسسة تجاوز خلال شهر نيسان الماضي ٣٠٢ مليون ليرة وهو ما يمثل نسبة تنفيذ ١٦٢٪ لحجم المبيعات المخطط لها، مفسراً هذا الارتفاع في حجم المبيعات بشدة الإقبال على صالات المؤسسة لانخفاض أسعارها واستقرارها وخاصة خلال الارتفاعات التي شهدها سعر صرف الدولار مؤخراً.

توزيع السكر بالسيارات الجوالة طوال رمضان باللاذقية

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

باشر فرع المؤسسة العامة للخزن والتسويق باللاذقية ومنذ الأسبوع الأول لشهر رمضان الكريم توزيع مادة السكر بسعر ٢٢٥ ليرة سورية للكغ الواحد في الريف، وذلك عبر سياراته الجوالة، التي توجهت أمس بدفعة جديدة إلى قرى بشلاما والمتن وعدد من المزارع المحيطة بها في ريف القرداحة، حيث تم توزيع مادة السكر على ما يقرب من ألف أسرة بسعر ٢٢٥ ليرة سورية، وذلك بحضور مدير فرع الخزن والتسويق باللاذقية المهندس السموءل مخلوف، الذي أشار إلى أن هذا الإجراء يتم بتوجيهات من الإدارة العامة للمؤسسة، وباهتمام مباشر من محافظ اللاذقية لتركيز الاهتمام طوال شهر رمضان المبارك لإيصال المواد الغذائية الأساسية وخاصة مادة السكر إلى الريف البعيد عن مركز المدينة، وبالأخص الريف والقرى التي ليس فيها صالات للمؤسسة، مبيناً أن الوصول إلى تلك المناطق يتم بسيارات جوّالة بالتنسيق مع الفرق الحزبية والمخاتير التي تحصي عدد الأسر في القرى التي يتم التوجه لها لإيصال مادة السكر لكل عائلة فيها.

وأوضح م. مخلوف قائلاً: إن الفرع بدأ التوزيع منذ فترة بريف جبلة، وتمّت تغطية العديد من القرى فيها ومنها: الحويز، الزيادية، غنيري، قصابين، دير صفان، القلايع، الروسية، القطيلبية، البودي، وحالياً في ريف القرداحة في قرية المتن وبشلاما والمزارع المحيطة بها، حيث يتم التوزيع بحصص متساوية محددة بثلاثة كيلو غرامات لكل أسرة، مع وجود سيارة أخرى تحوي تشكيلة غذائية متنوعة، إلا أن التركيز الأكبر في جولاتنا هذه على إيصال مادة السكر بسبب الفارق الكبير الحاصل في السعر بين سعر الفرع وسعر السوق السوداء، وكذلك لأهمية هذه المادة لجميع المواطنين.

وعما يخص السيارات الجوّالة المحملة بالمواد الغذائية أفاد م. مخلوف بوجود سيارة واحدة محملة بمواد غذائية ومنظفات وفق أسعار منافسة للأسواق، ومخفضة عنها بنسبة تصل إلى نحو ١٥ ٪، لافتاً إلى أنه سيتم خلال المرحلة القادمة التركيز على هذا الموضوع وإيلاؤه الاهتمام الأكبر.

وأكد مخلوف أن فرع المؤسسة مستمر بهذا التدخل طوال شهر رمضان المبارك لكونه يلاقي استحساناً كبيراً من الإخوة المواطنين في ريف المحافظة.

وعن آخر نشاطات فرع المؤسسة العامة للخزن والتسويق فرع اللاذقية قال مخلوف: منذ بداية شهر رمضان ومع انطلاق مهرجان التسوق بالتشاركية مع المؤسسة العامة الاستهلاكية قمنا بتخفيض سعر المواد الغذائية والمنزلية بسعر التكلفة، حيث تمّ إلغاء الربح بشكل مطلق، ونحن مستمرون بهذه السياسة حالياً بالصالات، إضافة إلى رفد هذه الصالات بما يحتاج إليه الإخوة المواطنون والتركيز على المواد الغذائية خلال الشهر الفضيل.